الأنباء
الاثنين 31 ديسمبر 2012

كوكبة جديدة من الموظفين الكويتيين تنضم لعائلة «الوطنية للاتصالات»

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات انضمام عدد من الموظفين الكويتيين الجدد في الفترة الأخيرة الى عائلتها وفي ادارات حيوية مهمة وذلك في كل من ادارة خدمة العملاء والمبيعات.

وأكد الرئيس التنفيذي في الشركة د. بسام حنون حرص الوطنية للاتصالات على دعم العمالة الوطنية، وذلك من خلال استقطابها المستمر للكوادر الكويتية من الجنسين، وايمانا منها بأهمية تدريب الكوادر الكويتية وتأهيلهم لكي يتبوأوا مناصب قيادية في المستقبل.

وقال حنون «اننا فخورون بهذه الكوكبة المميزة من العناصر الشابة الكويتية وسنعمل على توفير كل الوسائل التي من شأنها أن تؤهلهم وتصقل مهاراتهم المهنية للعمل في بيئة مناسبة ومميزة».

من جانبه هنأ نائب الرئيس التنفيذي في الشركة م. عبدالعزيز فخرو الموظفين الجدد وأكد بالقول «ان احتضان الوطنية للموظفين الجدد اليوم يبعث بالفخر في أنفسنا ونحن نرى أفضل أنواع الاستثمار في الكوادر الوطنية الشابة الذي يأتي في مقدمة أولوياتنا في الوطنية للاتصالات».

وأضاف فخرو بالقول «ان دعم الشباب الكويتي وايجاد ضمانات وظيفية له تعد مسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص الذي ينبغي أن ينهض بمسؤولياته الوطنية ويزيد من مساهماته وجهوده في مجال توطين الوظائف وبناء طاقات قيادية».

جدير بالذكر أن الموظفين الجدد يتم اخضاعهم لتدريب مكثف قبيل التحاقهم بالاقسام المعنية في الشركة وذلك لضمان جودة الخدمة المقدمة ولصقل مواهبهم وقدراتهم في كيفية التعامل مع المشتركين».

د.بسام حنون وم.عبدالعزيز فخرو مع الموظفين الكويتيين الجدد

شكلها وزير النفط وتضم في عضويتها عبدالملك الغربللي وسعد الوسمي

عبدالوهاب الوزان رئيساً للجنة مراجعة أسس اختيار المعينين في «نفط الكويت».. وشهراً لرفع تقريرها

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية إصدار وزير النفط هاني حسين قرارا بتشكيل لجنة خاصة لمراجعة الآلية والإجراءات التي اتبعت وأسس الاختيار للمعينين بموجب التعميم الصادر عن شركة نفط الكويت نهاية الاسبوع الماضي الخاص بالتغييرات التنظيمية للشركة.

وأفاد بيان صادر عن دائرة العلاقات الإعلامية في مؤسسة البترول الكويتية أمس بأن اللجنة كلفت أيضا ببحث أي تظلمات تقدم من قبل العاملين في شركة نفط الكويت بهذا الخصوص.

وأوضح البيان ان اللجنة شكلت برئاسة عضو مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية عبدالوهاب محمد الوزان وعضوية كل من عبدالملك الغربللي بصفته رئيس مجلس إدارة شركة نفط الكويت الاسبق ووكيل وزارة النفط وعضو مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية سعد الوسمي.

وأشار الى أن اللجنة قد فوضت بالاستعانة بمن تراه من المختصين لإتمام المهام الموكلة إليها حيث منحت اللجنة فترة شهر من تاريخ صدور القرار لرفع تقريرها الى الوزير والنتائج التي توصلت اليها.

هاني حسين

عبدالوهاب الوزان

أسعار النفط في 2012.. عام التذبذب والتناقضات وسيطرة المشهد الجيوسياسي

الكويت ـ كونا: وسط ترقب أكثر من 7 مليارات نسمة يعيشون على وجه المعمورة لطي الصفحة الأخيرة من العام يصر 2012 على أن يسجل نفسه كأكثر الأعوام تذبذبا في أسعار النفط وأكثرها حيرة في مدى تأثيرات العوامل المتحكمة في هذه الأسعار بشقيها الأساسي والثانوي.

ومع إعلان عقارب الساعة انطفاء شمعة عام 2012 في تمام الثانية عشرة من مساء اليوم تكون البشرية قد عاشت عاما فريدا في تقلبات أسعار النفط بلغ فيها المدى بين أعلى وأدنى الأسعار أكثر من 35 دولارا دفعة واحدة.

وإن كان سعر برميل النفط الكويتي قد ختم جلسات العام الماضي 2011 مستقرا عند مستوى 106,05 دولارات، وهو قريب نوعا ما من مستوى نهاية جلسات عام 2012 مستقرا عند 107,44 إلا ان التذبذب في أسعار النفط كان سمة اتصف بها 2012 بامتياز.

في هذا العام سجل سعر برميل النفط الكويتي أعلى مستوى له في شهر مارس 2012 عندما وصل الى 123,40 دولارا للبرميل وهو ذات التوقيت الذي بلغ فيه خام برنت اعلى مستوى له عندما بلغ سعر 128,17 دولارا للبرميل في حين وصل الخام الكويتي أدنى مستوياته في يونيو بهبوطه إلى 88,25 دولارا وهو ايضا ذات التوقيت الذي سجل فيه خام برنت ادنى مستوى والبالغ 88,62 دولارا للبرميل.

وقد بلغ متوسط سعر النفط الخام الكويتي خلال 2012 حوالي 108,62 دولارات للبرميل في حين بلغ متوسط سعر نفط خام برنت 111,67 دولارا للبرميل خلال العام.

وكانت الظاهرة الغريبة جدا في عام 2012 هو التدهور الحاد أو الارتفاع الحاد لأسعار النفط في خلال يوم واحد فكانت الجلسة الواحدة تخسر أو تربح أكثر من 5 دولارات دفعة واحدة أي ما يقارب 5٪ خلال ساعات وذلك دون أسباب مقنعة على الإطلاق وإنما بسبب المضاربات وقلق المستثمرين أو اطمئنانهم.

وبحسب تصريحات وزراء في الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وخبراء ومتخصصين فإنه في 2012 (الغريب) لم يعد مفهوما بشكل دقيق وقاطع السبب في تذبذب أسعار النفط على المدى القصير اليومي والاسبوعي لكن المؤكد أن العوامل الأساسية المتحكمة في الأسعار فقدت تأثيرها القوي وتصدرت عوامل أخرى المشهد كان أبرزها العوامل الجيوسياسية.

وشهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام الحالي أكبر موجة من التذبذبات ربما منذ اكتشاف النفط في نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأميركية التي اكتشفت النفط عن طريق الصدفة عندما وجد العمال وهم يبحثون عن الملح (حيث كان يستخدم في عمليات التبريد انذاك) تحت سطح الأرض سائلا لزجا اسود اللون (البترول).

ولم تعرف أهمية هذا السائل إلا عندما قام الصيدلي صمويل كير بعملية تكرير له في المعمل حيث استطاع أن يحصل على قطفة نقية وجد أنها يمكن أن تستخدم في الإضاءة بدلا من استخدام الشموع المصنوعة من دهن الحيوانات وذلك في عام 1845 أي قبل 5 سنوات من حفر أول بئر بترولية في بلده تيتوزفيل (بنسلفانيا) بأميركا عام 1859 ميلادية على يد الكولونيل (دريك).

وبالعودة الى العوامل الأساسية المتحكمة في أسعار النفط نجد أنها لم تعد هي اللاعب الرئيس المؤثر في هذه الأسعار سواء كان العامل الأهم المتمثل في العرض والطلب أو المخزون الاستراتيجي وقوة الاقتصاد وحالة النمو وسعر صرف الدولار أو حتى معدلات البطالة.

لكن العوامل الثانوية وبالأخص العامل الجيوسياسي كان الأبرز في التأثير على الأسعار خلال معظم فترات العام وخصوصا النصف الأول منه حيث لعب الملف النووي الإيراني دورا مهما بعدما انخفض إنتاج إيران بحدود 700 الف برميل يوميا هذا العام من 3,4 ملايين برميل يوميا في يناير الى 2,7 مليون برميل في اكتوبر 2012 وذلك بسبب العقوبات الأميركية والأوروبية على إيران من جراء برنامجها النووي.

وقد منعت العقوبات (الحظر) شركات التأمين في الاتحاد الأوروبي من تقديم تغطية تأمينية للصادرات النفطية وهو ما أعاق أيضا واردات بعض المشترين من خارج الاتحاد الأوروبي لكن بعض الزبائن ومنهم كوريا الجنوبية عادوا لشراء الخام الإيراني الذي وجد صعوبة في الوفاء بمواعيد تسليمه بسبب صعوبات تعرض لها أسطول الناقلات الإيرانية ما تسبب في إبطاء الصادرات.

وكان الحدث الجيوسياسي الأبرز هذا العام الذي دعم أسعار النفط نحو الارتفاع بشكل ملحوظ هو التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز الذي يتحكم في مرور حوالي 17 مليون برميل من النفط يوميا عبر الخليج العربي قادما من دول الخليج العربية.

وبشكل عام نستطيع القول ان التطورات الايجابية التي دعمت ارتفاع أسعار النفط كانت لها الغلبة في 2012 بدليل دوران الأسعار في فلك 100 دولار في معظم اشهر العام والايجابي أيضا وإن كان سلبيا هو أن التطورات السلبية كان لها الفضل في عدم وصول أسعار النفط الى ارقام فلكية قياسية ما حقق نوعا من التوازن إلى حد بعيد وجعل المنتجين والمستهلكين في رضا ملحوظ تجاه الأسعار التي يرون أنها تكون عادلة عندما تستقر عند الـ 100 دولار للبرميل وهو ما يساعد على انتعاش الاقتصاد العالمي وتعافيه.

ومن العوامل السلبية التي أثرت على الأسعار هذا العام الأزمة الاقتصادية المستمرة منذ اشهر طويلة في دول الاتحاد الأوروبي وبالأخص اليونان واسبانيا وايطاليا إضافة إلى التهديدات الأميركية في أغسطس الماضي باستخدام المخزون النفطي الاستراتيجي البالغ ما يزيد على 700 مليون برميل من النفط الخام لكبح جماح ارتفاع الأسعار وكان لهذا الإعلان تأثيره نوعا ما على الرغم من فشل محاولة سابقة في العام الماضي عندما أعلنت وكالة الطاقة الدولية في يونيو 2011 أن أعضاءها الثمانية والعشرين اتفقوا على الإفراج عن 60 مليون برميل من النفط لتعويض تعثر الإمدادات الليبية آنذاك.

ولعل تأثير المخزونات النفطية لم يقتصر فقط على مخزون الولايات المتحدة خلال 2012 اذ ان الانخفاض في مستوى المخزون من المنتجات النفطية في البلدان الصناعية دعم اسعار المنتجات خصوصا الوسيطة وهوامش أرباح المصافي عموما كما ان بناء المخزون الاستراتيجي الصيني لعب دورا مهما وقيام السعودية ببناء مخزونات كافية لتغطية احتياجات توليد الكهرباء واستمرار إيران ببناء الفائض النفطي العائم في النصف الأول من العام كانت لها تأثيرات واضحة تارة بارتفاع الاسعار وتارة بانخفاضها بحسب الزيادة أو النقصان في المخزونات.

اما الكوارث الطبيعية فلعبت دورا مهما أيضا في تذبذب اسعار النفط هذا العام فكان لإعصار ساندي الذي ضرب الولايات المتحدة تأثيره الفعال في خفض استهلاك النفط بعدما أغلقت عدة مصاف وانخفضت الطاقة التكريرية كما عمق من جراح معاناة الاقتصاد الأميركي عدة مشكلات اخرى كان آخرها تأخر معالجة عجز الموازنة وسط خلاف ما بين البيت الأبيض والجمهوريين وما يعرف بـ «الهاوية المالية».

ومن المؤثرات الطبيعية الكبيرة على أسعار النفط هذا العام غير اعصار ساندي تبرز الفيضانات في نيجيريا والتي أثرت بشكل ملحوظ على إنتاج الدولة الافريقية التي تراجع إنتاجها في السوق النفطية خلال عام 2012.

وكان لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) التي تنتج دولها نحو ربع الإنتاج العالمي دور مهم الى حد كبير في عدم تفاقم حدة الأسعار صعودا وهبوطا حيث انها ظلت محافظة على إنتاجها اليومي المقدر بـ 31,3 مليون برميل يوميا ولم تعلن خلال الاجتماعين الدوريين اللذين عقدهما وزراء دول المنظمة في يونيو وديسمبر الجاري أي تغيير برفع أو خفض سقف الإنتاج ما أدى إلى توازن نسبي في السوق مع تصريحات متكررة على لسان وزير اكبر دولة منتجة فيها وهي المملكة العربية السعودية بالإعلان عن استعداد المملكة لتعويض أي نقص في الانتاج والامدادات.

وقد اعلنت (أوبيك) في الأسبوع الأخير من العام ارتفاع سعر سلة خاماتها الـ 12 حيث ارتفع الخميس الماضي بواقع دولار و11 سنتا ليستقر عند مستوى 108,03 دولارات للبرميل مقابل 106,92 دولارات للبرميل الأربعاء الذي سبقه وبلغ المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي 107,46 دولارات للبرميل.

احد اللاعبين الرئيسيين في السوق النفطية وهو الاقتصاد الصيني ثاني اكبر اقتصادات العالم أثر تباطؤه في النمو على الاستهلاك المتوقع للنفط وبالتبعية الأسعار حيث سجل نموا بمعدل 7,9٪ خلال 2012 مقابل 9,3٪ العام الماضي وهو اقل معدل نمو سنوي منذ عام 1999.

واثرت بعض العوامل التقنية على السوق النفطية خلال 2012 منها انتاج النفط الخام من بحر الشمال وهو ما دعم اسعار نفط خام الاشارة برنت ويدعم الاسعار الحالية مقابل المستقبلية أو ما يعرف بـ (الباكورديشين) كما يطلق عليها المتخصصون.

ويبرز في 2012 عودة النفط الليبي الى مستواه الإنتاجي كما قبل اندلاع الثورة التي أطاحت بالقذافي قبل نحو عامين لتبلغ انتاج 1,6 مليون برميل نفط يوميا كما شهد إنتاج العراق مستويات غير مسبوقة لم تشهدها بلاد الرافدين منذ سنوات طويلة ليصل انتاج العراق من 2,6 مليون برميل يوميا في يناير 2012 الى نحو 3,3 ملايين برميل في نوفمبر الماضي بزيادة مقدارها 700 الف برميل يوميا دفعة واحدة ويتوقع ان تصل الى انتاج 3,5 ملايين برميل في 2013.

وطبقا لتقارير الوكالة الدولية للطاقة فقد بلغ انتاج العالم من النفط خلال يوليو الماضي 90,7 مليون برميل بارتفاع مقداره 2,6 مليون برميل عن صادرات العام الماضي ومثل إنتاج الدول الأعضاء في أوبيك نسبة 80٪ من الزيادة وذلك على الرغم من حقيقة أن 75٪ من الإنتاج العالمي يأتي من منتجين لا ينتمون إلى أوبيك.

وقدرت دراسة صادرة عن معهد التمويل الدولي حجم الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي المصدرة للنفط بنحو 572 مليار دولار بنهاية عام 2012 وذلك بارتفاع عن إيرادات عام 2011 التي كانت بلغت نحو 538 مليار دولار.

ويبقى السؤال ماذا يخبئ لنا العام الجديد؟ وهل سيسير على خطى سلفه أم ان توقعات الخبراء بأن تصل أسعار النفط الى مستويات مرتفعة جديدة ستصبح واقعا معتمدة على زيادة اشتعال منطقة الشرق الأوسط بضربة عسكرية محتملة ضد إيران؟ لكنه بأي حال ومع أفول نجم 2012 بعد ساعات يكون العالم قد نفض الغبار عن صفحة صاخبة انخفضت فيها أسعار النفط بشكل ملحوظ فحبست الأنفاس وعندما ارتفعت ترقبت الأبصار انه عام التذبذب والحيرة بامتياز عام صعب التكهن فيه وتضاربت فيه كل التوقعات.

«سبائك الكويت»: كيلو الذهب الخام مستقر عند 15000 دينار للأسبوع الثاني

ذكر المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت رجب حامد أن الذهب أنهى تداولات الاسبوع الماضي على هدوء حذر من مخاوف الهاوية المالية وحافظ على مستوى 1655 دولارا للاونصة وكانت حركة الذهب في نطاق ضيق جدا لم تعهده البورصات في السنوات الاخيرة حيث صعد الذهب الى 1667 دولارا يوم الاربعاء متأثرا بتفاؤل المستثمرين حول ايجابية مفاوضات الكونجرس للاتفاق على الهاوية المالية وعاد للهبوط نحو 1653 دولارا صباح الخميس مع خيبة مفاوضات اوباما رغم قطع اجازته واجتماعه مع الجمهوريين والديموقراطيين للاتفاق على نهاية دراما الهاوية المالية وكان طبيعي ان ينهي الذهب تداولات الاسبوع عند مستوى 1655 دولارا نتيجة ابتعاد الكثير من المستثمرين عن الاسواق والاحجام عن التداول بحجة اعياد العام الجديد بالاضافة الى رغبة الكثير من مدراء المحافظ على التخلي عن المعدن الاصفر وحصد ارباح تجمل ميزانيات عام 2012 ورغم ان هذه النهاية مازالت بعيدة عن توقعات المحللين وان الكثير منهم يرى في الذهب الملاذ لعبور الاقتصاد العالمي من مرحلة الاسوأ.

على الجانب الاخر يعيش اليورو افضل حالاته في العام الحالي وبدا مستقرا فوق مستوى 1,32 من الدولار مستغلا المخاوف من قيمة الدولار وضعف الين مع الحكومة الجديدة وان كان هذا الاستقرار مؤقتا لانه يغطي ركاما ورمادا قابلا للاشتعال مع عودة تأزيم الديون السيادية في اليونان واسبانيا والشاهد على هذا تصريح «رخواي» بان حكومته حاليا لا تطلب مساعدات من المركزي الاوربي ولا نطلب منه التدخل ولكن لا نستبعد هذا مستقبلا.

اختلاف الكثير حول الاسعار الحالية للمعادن الثمينة وعلى راسها الذهب وان مستوى الذهب كان من المفترض ان يكون فوق 1700 دولار على اقل تقدير يجعل اجماع المحللين حول الارتفاعات الحادة المتوقعة مع بداية عام 2013 من الامور المؤكدة ومازالت التوقعات تصب نحو ارقام قياسية جديدة للذهب وباقي المعادن الثمينة.

وباقي المعادن الثمينة كانت في صورة مختلفة عن حركة الذهب وبدأت تداولات البلاديوم تتماسك بسرعة للعودة نحو مستوى 700 دولار نتيجة الارتفاع من مستوى 686 دولارا بداية الاسبوع لتصل الى مستوى 708 دولارات ونتوقع مزيدا من الارتفاعات في معدن البلاديوم لحدة الطلب عليها كونه البديل الاول عن الذهب في تصنيع المشغولات الذهبية البيضاء ويعتمد عليه تجار وصناع المجوهرات بكثرة في السنوات الاخيرة لانخفاض سعره عن الذهب وارتفاع العائد من تصنيعه.

البلاتنيوم مازال مستمرا في الترنح بين الصعود والهبوط وقاوم كثيرا مستوى 1500 دولار وصعد اكثر من مرة نحو 1542 دولارا مقاوما عمليات جني الارباح ومستوى 1600 دولار يشكل الحاجز النفسي للاسعار وان كان الاستقرار فوق هذا المستوى ليس ببعيد اذا علمنا ان قيمة الاونصة تعدت مستوى 1700 دولار في اكتوبر الماضي.

والاسواق المحلية استفادت من هبوط الاسعار وانتعشت مبيعات جميع انواع الذهب والفضة وحققت مبيعات الذهب المشغول اعلى كثافة بيعية لشدة الاقبال على الشراء في ظل هبوط عيار 21 وعيار 18 وتفوق الطلب على الذهب الخام والسبائك الصغيرة على المعروض بالاسواق المحلية وهبط كيلو الذهب الخام دون 15000 دينار اكثر من مرة خلال الاسبوع وهذا ما دفع الكثير لزيادة أرصدتهم من المعدن الاصفر من عيار 24 لانتهاز فرصة هبوط الاسعار وجني ارباح سريعة مع بداية العام الجديد.

«الوطني للاستثمار»: انقسام في أداء الأسواق المالية بالمنطقة خلال الأسبوع الماضي

ذكر تقرير شركة الوطني للاستثمار أن أداء أسواق المنطقة انقسم خلال الأسبوع فارتفعت مؤشرات 6 أسواق، بينما تراجعت 6 أسواق أخرى، وقد أقفل مؤشر السوق الكويتي منخفضا بواقع 0,7٪ ليغلق على 5,942 نقاط، وفي السعودية، أقفل مؤشر السوق منخفضا بواقع 0,3٪ خلال الأسبوع ليقفل على 6,867 نقاط، وقد احتلت شركة سابك المرتبة الأولى بقائمة الشركات الأكثر تداولا حيث بلغت قيمة تداولاتها نحو 2,6 مليار ريال سعودي، تليها شركة سوليدرتي تكافل بتداولات بلغت قيمتها نحو 1,6 مليار ريال سعودي، أما في الإمارات أقفل مؤشر سوق ابوظبي مرتفعا بواقع 0,2٪ خلال الأسبوع ليقفل على 2,626 نقطة. بدوره أقفل مؤشر سوق دبي مرتفعا بواقع 0,6٪ خلال الأسبوع ليقفل على 1,611 نقطة، وقد أعلنت شركة كايبارا المتحدة للألبان عن حادث حريق في ارض المصنع بجوار مستودع الشركة في منطقة القوز وقد أعلنت الشركة ان هذا الحادث لن يؤثر في استمرارية الإنتاج في المصنع، كما أعلنت شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» انها أبرمت اتفاقية تمويل مع مجموعة من البنوك بقيمة 500 مليون دولار لمدة خمس سنوات لتمويل الإنفاق الرأسمالي على المدى المتوسط.

اما في مصر فقد أقفل مؤشر السوق منخفضا بواقع 0,5٪ خلال الأسبوع ليقفل على 5,418 نقاط، وقد أعلنت شركة العبوات الدوائية عن بدء تنفيذ الخطة الاستثمارية بعد انتهاء إجراءات زيادة رأس المال ليصبح 89,8 مليون جنيه مصري (زيادة قدرها 55,8 مليون جنيه مصري)، وذلك لإنتاج انبولات بنج للاسنان ويتم تمويل هذه التوسعات الرأسمالية لزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إضافة منتجات جديدة بتكلفة استثمارية 65ـ70 مليون جنيه مصري، بالإضافة الى صافي الربح المنتج لبنج الأسنان يزيد عن 30٪ بسبب انفراد الشركة بتصنيع هذا المنتج في الشرق الأوسط. وقد أصدرت شركة الوطني للاستثمار تقريرا يناقش مستوى قطاع البنوك التي تغطيها في قطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ومن أهم القضايا في قطر هي استمرارية البنوك في توزيع أرباح عالية ومقدرتها على مساندة صافي هامش العائد عن طريق السيطرة على تكلفة الأموال، ومن توقعاتنا أن يظل صافي هامش العائد تحت ضغط في 2013، ولكنه من المتوقع أن يتفوق بنك قطر الوطني بفضل امتياز تكلفة الأموال لديه واستحواذه على البنك الأهلي سوسيتيه جنرال، وتوصي شركة الوطني للاستثمار بـ «شراء» السهم علما بأن السعر العادل له يبلغ 160,40 ريالا قطريا، وهذا السهم هو الوحيد لدينا بتوصية «شراء» من بين أسهم البنوك القطرية بعد أن خفضنا القيمة العادلة لأسهم البنوك الثلاثة الأخرى بسبب انخفاض صافي الربح المتوقع وتوزيع الأرباح مقارنة مع توقعاتنا السابقة.

أما في عمان، فأهم موضوع في نظرنا هو إطلاق الخدمات الاسلامية، وأيضا دخول البنكين الجديدين بنك نزوى الإسلامي وبنك العز الإسلامي، سيزيد من المنافسة ونعتقد أنه سيكون الحفاظ على صافي هامش العائد أصعب من ذي قبل، إلا أن بنك مسقط متهيئ بشكل أفضل من البنك الوطني العماني من حيث دخول خدمات البنوك الإسلامية، ونعتقد أن بنك الوطني العماني سيتوجه الى استراتيجية «الانتظار والترقب» أما بنك مسقط سيكون اكثر عدوانية، نحتفظ بتوصية «زيادة» أسهم بنك مسقط علما ان السعر العادل له يبلغ 0,640 ريال عماني، بينما خفضنا توصيتنا للبنك الوطني العماني الى «احتفاظ» السهم علما ان السعر العادل له يبلغ 0,270 ريال عماني.